



الجزائر

ALGERIA

الدورة الثالثة والسبعون  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

النقاش العام

مداخلة

معالي السيد عبد القادر مساهل  
وزير الشؤون الخارجية

نيويورك، في 29 سبتمبر 2018

السيدة رئيسة الجمعية العامة  
السيد الأمين العام،  
أصحاب السعادة،  
السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهاني الحارة والأخوية لمعالي السيدة ماري فرناندا اسبينوزا لانتخابها المتألق لرئاسة الدورة 73 للجمعية العامة. إن تجربتها الثرية في الشؤون السياسية الدولية ستكون - دون شك- إضافة ثمينة لحسن إدارة ونجاح أشغالنا. وبصفتنا نائب رئيس منتخب من طرف جمعيتنا الموقرة، فإننا نؤكد لمعاليتها على دعمنا التام في الاضطلاع بمهمتها السامية.

كما انتهز هذه السانحة لأحيي السيد ميروسلاف لاتشاك على التزامه المخلص والذي ميز إدارته لدورتنا السابقة. ولا يفوتني أيضا أن أتوجه بخالص التقدير للسيد الأمين العام للأمم المتحدة /نتونيو غوتيراش لقيادته النيرة ولمبادرته المحمودة التي تفضل بإطلاقها منذ استلام مهامه قصد إعطاء دفعا متجددا لمنظمتنا في ابرز الميادين المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وبالتنمية.

السيدة الرئيسة،

يؤسفنا كثيرا أن نرى بان العالم قاطبة لا يزال يعيش على وقع أزمة غير مسبوقة متعددة الأوجه، نعتقد أن السيد /نتونيو غوتيراش كان مصيبا في التحذير من أخطارها.

وبالفعل فلقد وفق في التحذير من تفاقم النزاعات وبروز مخاطر جديدة وبلوغ الانشغالات العالمية في مجال الأسلحة النووية حدا لم تشهده منذ الحرب العالمية الثانية ، فالاختلالات البيئية تتسارع بوتيرة تتجاوز تحركنا، وهوة الفوارق تزيد اتساعا في وقت نسجل فيه انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وارتفاع حدة النزعات القومية ونبذ الآخر.

وفي سياق العولمة المتقدمة أو بالأحرى الحتمية، فان خطورة هذه التحديات الجسيمة، السابقة منها والمستجدة، تزداد حدة بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة.

وأمام هذا التشخيص الذي ازدادت خطورته بظهور نزعات أحادية وحمائية، فجدير بنا أن نتحلى بالجرأة لنعترف بعدم ملائمة بل وعدم جدوى السياسات الظرفية المتبعة لحد الآن بالنظر لعدم النجاعة الهيكلية التي تلف هندسة حوكمة عالمية ما فتئت تثبت فشلها.

وفي حينها، عندما ترأس الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الدورة 29 للجمعية العامة اخطر بأنه " لا يكفي الحصول على عضوية الأمم المتحدة لنكون في مأمن من الجوع والخوف" .

وبالنسبة لنا فإنه لا يمكننا اليوم الرضى بأزلية نظام دولي لا يشجع على ترقية وتجسيد القيم العالمية للسلم والعدالة والتنمية حيث التطور العلمي والتكنولوجي بدل أن يسهم في تحسين ظروف الحياة، فقد كرس احتكار الموارد الاقتصادية والمالية بين أيدي أقلية موسعا بذلك الهوة التي تفصل بين الدول والشعوب الأكثر غنى والأشد فقرا. وعليه فإن الخلاصة المؤسفة هو أننا في أمام أزمة أخلاقية حقيقية.

وبعبارة أخرى - السيدة الرئيسة - أود أن أشيد بسداد ووجاهة اختيار موضوع دورتنا هذه وبالفعل، لا بد للأمم المتحدة ، أكثر من أي وقت مضى، أن تجد الوسائل والطرق التي تسمح لها بان تضطلع بدورها كاملا كما تصوره الآباء المؤسسون بعد نهاية مواجهة عالمية مدمرة.

إن تحقيق هذه الغاية الحيوية للمجموعة الدولية بأكملها لا يتسنى دون التزام جماعي متجدد لصالح العمل المتعدد الأطراف الفعال والحقيقي والمنسجم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو الالتزام الذي كرس الراحل كوفي عنان ابن إفريقيا البار والمواطن العالمي الملتزم، حياته من اجله والحق به اسمه.

ولئن كانت منظمة الأمم المتحدة إطارا للحوار والتعاون بين أمم العالم بامتياز، فلا بد لها بالضرورة أن تكون مصدر التغيير المنشود.

ومن منظورنا فإن التغيير الجوهرى الذي نتطلع إليه والذي يكتسي أولوية قصوى تتطلب حشد كل الإمكانيات والجهود، يكمن في إصلاح الأمم المتحدة نفسها.

وبالضرورة فإن هذا الإصلاح لابد أن يمس هياكل المنظمة وطرق عملها وبخاصة مجلس الأمن بالحرص بالدرجة الأولى على رفع الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الإفريقية من حيث نقص تمثيلها في صنفى الدول الأعضاء في هذه الهيئة. كما يجب أن يشمل هذا الإصلاح إعادة الاعتبار لدور الجمعية العامة ودعم سلطتها ولحسن الحظ فإن هذا التوجه يحظى بتوافق مضطرد.

### السيدة الرئيسة،

إدراكا منها بمسؤولياتها ومساهماتها في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين ضمن احترام المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، تتابع الجزائر باهتمام بالغ الأزمات والنزاعات التي تعرفها دول منطقة انتمائها.

إن بلدي إذ يواصل الاضطلاع بدوره في حدود إمكانياته، لا يتوان في تأكيد قناعاته المستمدة من تجربته الخاصة وهي أنه لا يمكن فض النزاعات بشكل نهائي دون الاعتماد على سياسة تركز على ملكية الحل من الأطراف والحوار الشامل الذي يضع المصالح الوطنية فوق كل اعتبار ويصون بذلك سيادة الدول واستقلالها ووحدتها الترابية.

وسواء تعلق الأمر بالوضع في مالي أو في ليبيا أو في سوريا أو اليمن، فإنه لا مناص من هذه المقاربة لتمكين هذه الدول الشقيقة من استرجاع الأمن والاستقرار ولتباشر بعد ذلك عملية إعادة البناء.

وبالنسبة لقضية الصحراء الغربية التي هي من صميم مسؤولية الأمم المتحدة باعتبارها مسألة تصفية استعمار، فإن الجزائر تعتبر أن حلها لا يكمن إلا عبر تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه الثابت وغير القابل للتنازل في تقرير المصير.

إن بلادي التي تجدد دعمها التام لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي في الصحراء الغربية، تأمل أن يكمل نشاطهما بمساهمة الاتحاد الإفريقي لإعادة بعث المفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية بين طرفي النزاع المملكة المغربية وجبهة البوليزاريو قصد التوصل إلى حل سياسي يرضي الطرفين ويضمن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

وعلى نفس النسق، فإن الجزائر على قناعة أن وحده الحل القائم على الشرعية الدولية والاعتراف بالحقوق الوطنية الغير قابلة للتنازل للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، يضع حدا نهائيا للصراع الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط منذ سبعة عقود.

### السيدة الرئيسة،

لقد أصبح الإرهاب الذي كانت الجزائر أولى أهدافه مع نهاية القرن الماضي، احد الآفات الكونية الأكثر فتكا، وبفضل تضحيات جسام تمكن بلدي من الوقوف منفردا في وجه هذه الآفة باعتماد مقاربة وبتسخير وسائل أثبتت نجاعتها. فتجربتنا التي نحن على استعداد لتقاسمها، تقوم على قناعة مفادها أن التصدي للإرهاب لا بد أن يمر عبر القضاء على مسبباته العميقة وان يكون مرفوقا بسياسة صارمة في مكافحة التطرف العنيف.

إن المجموعة الدولية مدعوة بوجه خاص للعمل على أن تكون محاربة الإرهاب مرفوقة بإجراءات مكافحة التطرف وبتشجيع سياسات تؤسس للعيش معا. وفي هذا الإطار يطيب لي أن اذكر بلانحة الأمم المتحدة التي بادرت بتقديمها الجزائر و التي اعتمدت تاريخ 16 ماي، "يوما عالميا للعيش معا بسلام" ، تندرج ضمن الجهود الرامية لترقية مبادئ الحوار الشامل الذي من شأنه أن يقود الى البحث عن حلول للتحديات التي تواجه الاستقرار سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ومن دواعي اعتزازنا في هذا الشأن أن قيم ومبادئ العيش معا بسلام كانت منطلق سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي قادها بكل عزم السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لإنهاء المأساة الوطنية والعمل على تصالح الجزائريين فيما بينهم.

إن هذه المثل الرامية إلى لم الشمل تعتبر بالدرجة الأولى العامل المشترك للاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي طبقت في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والديني. وتوجه هذه المبادئ بشكل دائم السياسة الخارجية لبلدي ليس في جواره فحسب بل وفي علاقته مع باقي دول العالم.

السيدة الرئيسة،

تعتبر الأجندة 2030 للتنمية المستدامة وبرنامج أديسأبأبا لتمويل التنمية مكاسب قيمة تستحق حشدا معتبرا للوسائل والطاقات للتوصل إلى تطبيقها.

ونعرب عن أملنا في أن تكون نتائج الاجتماع رفيع المستوى حول تمويل التنمية المستدامة في أفق 2030 الذي نظمه السيد الأمين العام للأمم المتحدة يوم 24 سبتمبر، قد ساهمت في إرساء الأسس الصلبة لعمل تشاوري بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لصالح التنمية طبقا لتطلعات الدول النامية مثلما دعت إليه مجموعة الـ 77.

إن الجزائر وبمساهمتها النشطة في إعداد الأجندة 2030 ، بصدد الانتهاء من إعداد التقرير الوطني المرحلي 2016-2018 حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار عرضها الطوعي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جويلية 2019.

ويندرج هذا النشاط ضمن النموذج الجديد للتنمية الذي اعتمده الجزائر عام 2016 وهي السياسة التي تضعها في أفق 2035 على طريق الدول الصاعدة وتمكنها من تنويع وتحويل اقتصادها عبر إعادة بعث ودعم النمو الاقتصادي لفائدة كل أبنائها ولدول المنطقة جمعاء.

السيدة الرئيسة،

وقبل أن اختتم مداخلتى فلا بد أن انوه بالجهود التي بذلتها السلطات الوطنية في إطار المراجعة الدستورية الأخيرة لفائدة كل شرائح المجتمع الجزائري وبخاصة حقوق المرأة ودعم استقلاليتها وفئة الشباب لإدماجها الفعلي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد حازت هذه الجهود على اعتراف المجموعة الدولية ليس في ميدان ترقية حقوق الإنسان فحسب بل وفي مجال تشجيع الاستقرار والأمن وهي مكاسب تشرفنا وتحفزنا على مواصلة هذا المسعى الشامل.

## السيدة الرئيسة،

إن رفض سياسات القوة وما يترتب عنها من أخطار يتطلب البحث الدائم عبر الحوار والتوافق عن سبل دعم العمل المتعدد الأطراف. ونرى بأنها الطريقة المثلى للتكفل بالتحديات الشاملة للأمن والتنمية التي تواجهها شعوب ودول العالم. وتلعب الأمم المتحدة دورا مركزيا في مسار استعادة هيبتها من خلال تحقيق النجاعة والفعالية التي يتوق إليها الجميع.

إن نجاح الأمم المتحدة هو نجاح للجميع ولا بد أن نعمل لأن لا تكون منبرا ل طرح خلافاتنا فحسب بل أيضا فضاء لتسويتها وجعل منظماتنا إطارا لبناء شراكاتنا. ونشيد على وجه الخصوص بموافقة الجمعية العامة بالإجماع على مفهوم العيش معا بسلام.

إن الجزائر على قناعة بان الفشل ليس حتمية، مثل أن النزاعات والمآسي الإنسانية والإرهاب والكوارث البيئية لا تقتصر على أطراف معينة إذ "لا وجود لقدرة معزول" على حد تعبير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

إننا مطالبون بان نجعل من الأمم المتحدة، بفضل إرادة سياسية صادقة، الوسيلة الفريدة لخدمة مجتمعات سلمية ومستدامة .

ومن منطلق قناعتها ومقاربتها ، فإن الجزائر ستكون في كل الأحوال شريكا وفيما وملتزا من اجل السلم والتنمية.

شكرا لحسن الإصغاء